المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

17/09/2015

Le Maroc réaffirme son attachement au respect du caractère bilatéral de la Mission du HCDH au Sahara

Le Maroc a réaffirmé, lors du débat général avec le Haut-commissaire de l'ONU aux droits de l'Homme, le caractère bilatéral et technique de la Mission du Haut-commissariat effectuée à Rabat et au Sahara marocain.

Ce débat a eu lieu au sein du Conseil des droits de l'Homme, dont la 30ième session s'est ouverte le lundi 14 septembre 2015, avec la participation du Conseil Royal Consultatif des Affaires Sahariennes (Orcas), qui est représenté par Saadani Maouelainine, Moulay Ahmed Mghizlate et Hassan Sbai au sein d'une importante délégation du Maroc.

Lors de ce débat, l'ambassadeur représentant permanent du Royaume à Genève, M. Mohamed Aujjar, a apporté des éléments d'information replaçant dans son véritable contexte la visite en avril dernier de la mission technique du HCDH.

A cet égard, l'ambassadeur a rappelé le caractère strictement bilatéral, non régional et non multilatéral de cette mission, fustigeant ainsi les manœuvres et les tentatives désespérées des adversaires de l'intégrité territoriale visant à instrumentaliser le débat avec le Haut-commissaire pour compromettre la nature et les objectifs convenus de cette mission.

Cette visite, organisée à l'invitation du gouvernement du Maroc, s'inscrit dans le cadre des relations de coopération constante entre le Royaume et l'Office du Haut-commissaire aux droits de l'Homme. Elle procède de l'engagement renouvelé et l'ouverture du Maroc sur les mécanismes onusiens des droits de l'Homme conformément à ses choix stratégiques pour la consolidation de l'Etat de droit et l'élargissement de l'espace des droits et libertés.

La mission a été réalisée suite à des discussions bilatérales entre le Maroc et l'office du Haut-commissaire qui ont permis de définir conjointement les termes de référence devant présider et garantir le succès de son déroulement.

M. Aujjar a également rappelé que grâce à la coopération des autorités marocaines, la mission du Haut-commissariat s'est déroulée dans une atmosphère positive et a permis à ses membres de constater de visu les développements positifs sur le terrain en matière des droits de l'Homme et des libertés publiques.

Les membres de la mission ont pu rencontrer, en toute liberté, les représentants de la société civile de nos provinces du sud et interagir avec les commissions régionales du Conseil national des droits de l'Homme sur les progrès réalisés en matière de promotion et de protection des droits de l'Homme au Sahara marocain.

Le diplomate marocain a précisé que l'objectif convenu de cette mission technique concerne l'exploration des voies et moyens de renforcer les capacités des commissions régionales du CNDH qui assume un rôle d'avant-garde dans la promotion des droits humains, conformément aux choix stratégiques visant la consolidation de l'Etat de droit et l'élargissement du champ des libertés dans les provinces du sud à l'instar des autres provinces du Royaume.

L'ambassadeur a, dans ce cadre, indiqué que les élections communales et régionales du 4 septembre représentent une preuve éclatante de la jouissance par les citoyens des provinces sahariennes de leurs droits politiques. Le taux de participation à ce scrutin dans les provinces du sud, a-t-il conclu, atteste de la pleine adhésion et de la contribution active au processus démocratique national et à la défense de l'intégrité territoriale du Royaume.

http://www.corcas.com/Default.aspx?tabid=738&ctl=Details&mid=1435&ItemID=20721

الاتحاد الاشتراكي
جريدة يومية
www.alittihad.press.ma

رسم وخبر

الصبار يؤكد على أهمية التربية على التسامح لمواجهة التطرف

أكد محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان الثلاثاء، بالعاصمة القطرية الدوحة، أن التربية على التسامح تشكل الضمانة الأساسية لكسب الحرب ضد خطاب الكراهية و التطرف.

وأوضح الصبار أمام المشاركين في أشغال مؤتمر الحوار العربي الأمريكي الإيبيري الثالث للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أن رهان التربية على التسامح "هو في الحقيقة رهان كل تربية سليمة تسعى لتعزيز قدرات الانسان وبناء مجتمعات متوازنة ".

واعتبر أن مواجهة خطاب الكراهية و التطرف و الحد من آثاره السلبية على المجتمع والإنسانية بشكل عام ، يقتضي سلوك طريقتين متكاملتين لا محيد عنهما، يتمثل أولهما في الطريق القانوني ومعاقبة مخالفيه من مروجي خطاب الكراهية، في حين يتمثل المسلك الثاني في التربية و الثقافة وبناء قدرات الانسان

من هذا المنطلق، لاحظ الصبار أن التجارب في مجال التربية على التسامح "تقدم لنا مجموعة من المكاسب البيداغوجية المفيدة لبلورة منظومات تربوية تأخذ بعين الاعتبار غاية انسانية مثل نشر قيمة التسامح بين أعضاء المجتمع و الوقاية من خطاب الكراهية و التطرف.

محمد الصبار

قالوا

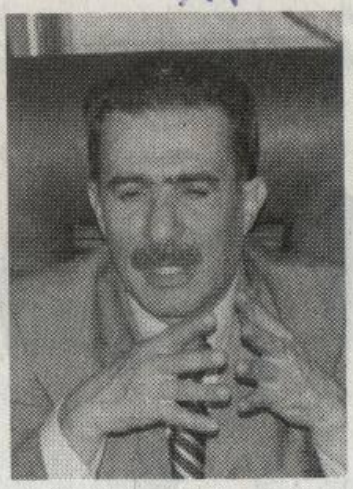

محمد الصبار

حملة السلاح جزء من الشعب المغربي، ويدفعون الضرائب للدولة ومن حقهم الاستفادة من التنمية المحلية في الجماعات والجهات، بمعنى أن التصويت ليس سياسيا، بل يتعلق بمصالح محلية ينبغي على حملة السلاح المشاركة في اختيار من يريدون لتمثيلهم.

الحركة
ALHARAKA

الصبار: التربية على التسامح تشكل الضمانة الأساسية لكسب الحرب ضد خطاب الكراهية والتطرف

2/18506

أكد محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، أول أمس، بالعاصمة القطرية الدوحة، أن التربية على التسامح تشكل الضمانة الأساسية لكسب الحرب ضد خطاب الكراهية والتطرف، «لكونها تراهن على بناء الانسان و تعزيز استقلاليته بتطوير قدراته العقلية وتوسيع معارفه والقضاء على الجهل، أحد أهم منابع الخوف المؤدي لكراهية الآخر».

وأوضح الصبار في ورقة عمل حول «التربية على قيمة التسامح والوقاية ضد خطاب الكراهية والتطرف» أمام المشاركين في أشغال مؤتمر الحوار العربي الأمريكي الإيبيري الثالث للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، حول موضوع «مناهضة خطاب الكراهية والتطرف»، أن رهان التربية على التسامح «هو في الحقيقة رهان كل تربية سليمة تسعى لتعزيز قدرات الانسان وبناء مجتمعات متوازنة».

واعتبر أن مواجهة خطاب الكراهية و التطرف و الحد من آثاره السلبية على المجتمع والانسانية بشكل عام، يقتضي سلوك طريقتين متكاملتين لا محيد عنهما، يتمثل أولهما في الطريق القانوني ومعاقبة مخالفيه من مروجي خطاب الكراهية، في حين يتمثل المسلك الثاني في التربية و الثقافة وبناء قدرات الانسان، «أي مسلك الوقاية الذي يتبلور في الامد البعيد ويمنح الانسان حدا أدنى من المناعة الحضارية ضد السقوط في الكراهية العمياء للآخر، لا لشيء الا لكونه مختلفا عرقيا أو قوميا أو دينيا أو أدبيا أو ثقافيا».

وبعد أن ذكر بأن المدرسة تشكل إلى جانب الأسرة الاطار المجتمعي الامثل لتعليم الناشئة قواعد العيش المشترك وتهيئتها لتقاسم مجموعة من القيم مع الآخرين، تساءل السيد الصبار بالخصوص عما اذا كان بوسع المدرسة أن تربي على قيمة التسامح،وماهي متطلبات هذا الصنف من التربية ؛ وهل يمكن تلقين قيمة التسامح كما تعلم معارف مثل التاريخ و الجغرافيا؛.

من هذا المنطلق، لاحظ الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، أن التجارب في مجال التربية على التسامح «تقدم لنا مجموعة من المكاسب البيداغوجية المفيدة لبلورة منظومات تربوية تأخذ بعين الاعتبار غاية انسانية مثل نشر قيمة التسامح بين أعضاء المجتمع و الوقاية من خطاب الكراهية والتطرف»، مبرزا أن التربية على التسامح و حقوق الانسان بصفة عامة، تثير الانتباه الى طرق تقديم المعارف وبناء التعلمات ومنهجيات التدريس بشكل ملح ، لا يقل أهمية عن محتويات التعلمات.

وأضاف أنه يستشف من تجارب التربية على التسامح وحقوق الانسان بصفة عامة، أن نجاح العملية التربوية مترتبط بمدى استبطان المدرس لأخلاقيات المهنة و ضبطه لقدرات بيداغوجية محددة تتمثل على الخصوص في نجاح المدرس في تطوير الكفايات و القدرات المفيدة للتربية على التسامح لدى تلاميذه وإعمال العقل و بلورة الفكر النقدي لدى المتعلمين وتمكينهم من ادراك جدلية الوحدة و التنوع البشريين.

وأجمعت باقي المداخلات التي شهدتها الجلستان الافتتاحية و الأولى لهذا المؤتمر على أن الغلو في ممارسة الحرية دون مسؤولية بما يصل إلى حد التحريض على الكراهية أو العنف أو العنصرية أو الإقصاء أو التطرف بجميع أشكاله وصوره المذمومة، «يهوي بها إلى حرية لا مسؤولة وإلى شكل من أشكال الفوضوية» ، مشددة على أهمية الحوار بين مختلف المجتمعات والحاجة الماسة والملحة إليه، ليس فقط في المدى القريب وإنما استدامته واستمراريته على المدى البعيد، «إذ لا سبيل أمام العالم الحر المتمدن إلا تبادل الحوار والأفكار ليصل إلى أفضل الحلول والممارسات الإيجابية».

وطالب المتدخلون العرب والأمريكيون و الإيبيريون، الذين توالوا على المنصة، بالتصدي في الوقت ذاته للممارسات المتطرفة الأخرى وسياسة الإقصاء التي تتخذ من حرية الرأي والتعبير ذريعة لنشر خطاب الكراهية العنصرية أو الدينية بما يؤجج سعير الحروب الدينية والطائفية داخل المجتمعات، وبين الدول.

ويهدف المؤتمر، إلى عرض أهم التجارب والممارسات الفضلى في مواجهة التحريض على الكراهية والتعصب، علاوة على تعميق الحوار حول حرية الرأي والتعبير وحظر الدعوة إلى الكراهية، وتهيئة المناخ الملائم والفضاء الواسع للحوار بين ممثلي الأديان ومنظمات حقوق الإنسان ووسائل الإعلام، والخروج بتصور لحوارات إقليمية ووطنية بشأن مناهضة خطاب الكراهية والتعصب.

منظمة جندر كنسيرنز إنترناشنل: مشاركة النساء في الانتخابات المحلية والجهوية مؤشر على التقدم الديمقراطي بالمغرب

2/8506

أكدت منظمة «جندر كنسيرنز إنترناشنل»، وهي بعثة لملاحظة الانتخابات الدولية من حيث النوع الاجتماعي، أن مشاركة النساء في الانتخابات المحلية والجهوية، ليوم الجمعة رابع شتنبر، تعتبر مؤشرا على التقدم الديمقراطي بالمغرب.

وأبرزت المنظمة غير الحكومية في تقرير أولي، قدمته صابرا بانو رئيسة البعثة ب«جندر كنسيرنز إنترناشنل»، خلال لقاء صحفي، بالرباط، أن مشاركة المرأة والرجل جنبا إلى جنب على مستوى مكاتب التصويت، يعتبر «مؤشرا على التقدم الديمقراطي بالمغرب».

وحسب صابرا، فقد لوحظ أن النساء كن يلجن لمراكز التصويت ويغادرنها بحرية، إما على انفراد أو في إطار مجموعات أو بمعية أفراد أسرهن وأطفالهن، مشيرة إلى أنه «لم تلاحظ في محيط مكاتب التصويت حالات لمحاولة الضغط على الناخبات بغية التأثير عليهن، أو أية حوادث مشابهة».

وأبرزت «جندر كنسيرنز إنترناشنل»، المنظمة الدولية التي يوجد مقرها بلاهاي (هولندا) والتي تعمل لفائدة تشجيع النساء بصفتهن فاعلات في التغيير والتطور، في هذا التقرير الأولي أن «إدارة الانتخابات على مستوى مكاتب التصويت التي جرت ملاحظتها كانت مرضية من حيث تسهيل عملية الاقتراع».

وأضافت المنظمة غير الحكومية، التي تدعم الإدماج الكامل للنساء في المسار الانتخابي، ومواقع القرار وفي مسارات أخرى حيوية لتقرير مستقبل بلادهن، أن «عناصر الأمن تواجدت بشكل واضح ومنظم بهدف تشجيع الناخبين على المشاركة في هذه الانتخابات المحلية والجهوية الأولى في إطار دستور 2011».

وأظهرت الخلاصات الأولية لهذا التقرير أن عدد النساء من بين منسقي المكاتب المركزية أو كرؤساء مكاتب التصويت كان «ضعيفا»، مسجلة أن أغلب أعضاء مكاتب التصويت كانوا من الذكور.

من جهة أخرى، أبرزت صابرا أن معظم ممثلي الأحزاب السياسية المكلفين بالمراقبة داخل مكاتب التصويت كانوا من الرجال، فيما الهيئة الناخبة المسجلة لانتخابات 4 شتنبر تضم 55 في المائة من الرجال و45 في المائة من النساء، مشيرة إلى أن القيادة النسائية على المستوى المحلي أمر لا محيد عنه للمضي قدما في سبيل إرساء ديمقراطية تشمل كافة المواطنين.

وأشارت رئيسة البعثة إلى أن هذا البيان التمهيدي يستعرض الملاحظات والخلاصات لبعثة ملاحظة الانتخابات من حيث النوع الاجتماعي (التابعة لجندر كنسيرنز إنترناشنل) التي تم استقاؤها من مكاتب التصويت، وذلك للإسهام في تحقيق المشاركة الحرة والنزيهة للمرأة في اتخاذ القرار في شأن مستقبل هياكل الحكامة والأدوار القيادية.

ولفتت إلى أن التقرير النهائي لبعثة ملاحظة الانتخابات من حيث النوع الاجتماعي سيتضمن تقييما أشمل للعمليات والسياسات الانتخابية المدمجة للنوع الاجتماعي والذي سيتم نشره عند اختتام أعمال البعثة.

وأوصت بعثة ملاحظة الانتخابات من حيث النوع الاجتماعي، في هذا التقرير الأولي، بتعيين نسبة أكبر من النساء كمنسقات للمكاتب المركزية ورئيسات وأعضاء لمكاتب التصويت، بشكل يعكس نسبة النساء من بين الناخبين على الصعيد الوطني.

كما دعت إلى الرفع من نسبة النساء الممثلات للأحزاب السياسية داخل مكاتب التصويت، وإخضاعهن للمزيد من التكوين حول القواعد القانونية للسلوك داخل مكاتب التصويت.

وأوصت بعثة ملاحظة الانتخابات من حيث النوع الاجتماعي، على الخصوص، بإحداث خلية مكلفة بجوانب النوع في الانتخابات، تكون تابعة للجهاز الوطني لإدارة الانتخابات، يعهد إليها بالإشراف على إدماج المرأة في كل النواحي المتعلقة بالعمليات الانتخابية.

وأوصت أيضا بالعمل على جمع المعطيات موزعة حسب النوع في جميع مكاتب التصويت بواسطة استمارات موحدة، مع توزيع النسب حسب المناطق الجغرافية.

وشددت الوثيقة على ضرورة أن تخول المجالس الجماعية والجهوية التي سيتم انتخابها، للمرأة المغربية المكانة اللائقة بها في الحكامة وعلى مستوى الأدوار القيادية.

وقامت بعثة ملاحظة الانتخابات من حيث النوع الاجتماعي بملاحظة مكاتب التصويت بمختلف المدن الكبرى وعدد محدد من المدن الصغيرة والمنتشرة على كافة أرجاء البلاد.

وبعثة ملاحظات الانتخابات من حيث النوع الاجتماعي هي البعثة الدولية الوحيدة لملاحظة الانتخابات التي يتكون كل فريقها من ملاحظات، بغية ضمان أن تجري عملية الملاحظة فقط من منظور النوع الاجتماعي.

وبناء على دعوة من المجلس الوطني لحقوق الإنسان، نشرت منظمة «جندر كنسيرنز إنترناشنل» فريقا من سبع خبيرات دوليات وموظفين وطنيين بتعاون مع منظمات محلية. وتهدف بعثة إلى ملاحظة وتوثيق جوانب النوع في إدارة العملية الانتخابية بغية تحقيق الغاية النهائية المتمثلة في دعم إصلاح النظام الانتخابي وجعله أكثر إدماجا.

وكانت منظمة «جندر كنسيرنز إنترناشنل» أوفدت أول بعثة ملاحظة إلى المغرب في إطار الانتخابات التشريعية لسنة 2011. وترتكز بعثات ملاحظة الانتخابات لهذه المنظمة حول مقاربة النوع ، وسبق لها أن أوفدت بعثاتها أيضا إلى بلدان أخرى كتونس وباكستان وأفغانستان وليبيا.

الأحداث المغربية

جمعيات أمازيغية تنتقد إقصاء الأمازيغية في حملات برامج الأحزاب الانتخابات الجماعية والجهوية

◆ أوسي موح لحسن

انتقدت فيدرالية الجمعيات الأمازيغية ما أسمته «إقصاء الأمازيغية من الالتزامات البرنامجية للأحزاب المشاركة في اقتراع رابع شتنبر»، واستنكرت الاستعمال المحتشم والمحدود للأمازيغية في الملصقات والإعلانات الدعائية الحزبية وتنكر برامج الأحزاب الانتخابية المقدمة للمواطنات والمواطنين للحقوق اللغوية والثقافية الأمازيغية».

وقال المكتب الفيدرالي إنه بعد متابعته مجريات انتخابات 4 شتنبر الجاري المتعلقة بتجديد مجالس الجهات والجماعات الترابية وخاصة ما يتعلق بحضور الأمازيغية في الحملات والبرامج الانتخابية للأحزاب المشاركة والمقاطعة لانتخابات 4 شتنبر 2015، وبعد تحليله للمعطيات التي تم تجميعها من قبل الجمعيات العضوة وطنيا، سجل بعض الملاحظات الأولية منها أن «انتخابات الرابع من شتنبر جرت في ظل استمرار صدور تشريعات وإجراءات إدارية نكوصية مستمرة في إقصاء اللغة والثقافة الأمازيغية في مجالات حيوية ومصيرية لتطور اللغة ونمائها، وفي ظل عهد حكومة تعمدت العمل على تمطيط وتأجيل تفعيل المكتسبات الجزئية التي جاء بها الدستور المعدل لصالح الأمازيغية، ومنها إصدار القانون التنظيمي لتفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية تفعيلا لمقتضيات الفقرة الرابعة من الفصل الخامس للدستور المغربي».

وأضاف أن «الحملة الانتخابية عرفت استعمالا محتشما ومحدودا للأمازيغية في الملصقات والإعلانات الدعائية الحزبية، فيما تنكرت جملة وتفصيلا برامجها الانتخابية المقدمة للمواطنات والمواطنين للحقوق اللغوية والثقافية الأمازيغية»، وأن «هذه الانتخابات تميزت بغياب مشاركة وبغياب ثقافة الاختلاف والتعددية والوعي الانتخابي عند التعبيرات المشاركة فيها، وافتقادها للنزاهة والمصداقية والشفافية في جميع مراحل العملية الانتخابية، علاوة على هيمنة طبقة سياسية محترفة، في توظيف الدين وإفساد الانتخابات باستعمال المال، وشراء الأصوات على نطاق واسع، واستغلال الأطفال وتشغيلهم في الدعاية وتوزيع المنشورات».

وأشار أن «أغلب أمناء الأحزاب السياسية اقتصروا في حملاتهم الانتخابية على الترويج للشتم إلى درجة الفرجة البهلوانية، عوض مناقشة الحلول السياسية والاقتصادية والثقافية واللغوية لمعضلات الفقر والتهميش والإقصاء والفساد وإخفاق التعليم وانهيار قطاع الصحة وتفاقم البطالة».

وقال المكتب الفيدرالي إن «الحملة تميزت بمشاركة فقط للأحزاب المنبثقة من المرجعية الدينية الإسلاموية والأخرى المنبثقة من المرجعية القومية العروبية الشرق أوسطية، بعد إقصاء وعرقلة الأحزاب المنبثقة من المرجعية الوطنية الأمازيغية، مما جعل المشاركة لا تمثل كل أصوات الشعب المغربي»، مضيفا أنه «رغم أهمية مساهمة مجموعة من الجمعيات تحت إشراف المجلس الوطني لحقوق الإنسان في ملاحظة هذه الانتخابات فإن استمارات الملاحظة المعدة سلفا لهذه العملية لم تتضمن أي أسئلة بخصوص إنصاف الأمازيغية أو استحضار النهوض بها ورفع التمييز عنها من طرف المرشحات والمرشحين خلال الحملات الانتخابية، باستثناء تضمنها لسؤال مرتبك وشكلي حول استعمالها في الملصقات والإعلانات».

لكل ذلك أكد المكتب الفيدرالي عزمه «مواصلة النضال من أجل الدسترة الفعلية والشاملة والحقيقية للأمازيغية دون أدنى ميز أو تمييز بينها وبين العربية وفي جميع مجالات الحياة العامة». واستنكر مكتب الفيدرالية ما اعتبره «التمطيط والتماطل والتلكؤ الحاصل في إخراج القانون التنظيمي لتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، مقابل المزيد من الإجراءات السياسية الرامية إلى توسيع الفضاءات العامة والمؤسساتية لسياسة التعريب، وتدمير ما تبقى من مقومات الهوية الأمازيغية»، ودعا في السياق نفسه «الدولة إلى إقرار سياسة لغوية عادلة ومنصفة تأخذ بعين الاعتبار المكانة التاريخية والحضارية والهوياتية والوطنية والدستورية للأمازيغية بجميع تجلياتها اللغوية والحضارية والثقافية والمجالية والعمرانية».

كما ندد بما وصفه «سياسة الإقصاء والتشطيب التي تمارسها وزارة التربية الوطنية ومصالحها الجهوية والمحلية تجاه الأمازيغية، بسد الخصاص بأساتذتها وإجبارهم على تدريس العربية»، ودعا «كافة الفعاليات المكونة للحركة الأمازيغية إلى مزيد من رص الصفوف قصد مواجهة سياسة التراجعات والإجهازات التي تطال اللغة الأمازيغية في مجالات التربية والتكوين».

النهار المغربية
Annahar Al Maghribia
يومية مستقلة

محمد الصبار:

التربية على التسامح تشكل الضمانة الأساسية لكسب الحرب ضد خطاب الكراهية والتطرف

3-3478

أكد محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، الثلاثاء، بالعاصمة القطرية الدوحة، أن التربية على التسامح تشكل الضمانة الأساسية لكسب الحرب ضد خطاب الكراهية والتطرف، "لكونها تراهن على بناء الإنسان و تعزيز استقلاليته بتطوير قدراته العقلية وتوسيع معارفه والقضاء على الجهل، أحد أهم منابع الخوف المؤدي لكراهية الآخر".

وأوضح الصبار في ورقة عمل حول "التربية على قيمة التسامح والوقاية ضد خطاب الكراهية والتطرف" أمام المشاركين في أشغال مؤتمر الحوار العربي الأمريكي الإيبيري الثالث للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، حول موضوع "مناهضة خطاب الكراهية والتطرف"، أن رهان التربية على التسامح "هو في الحقيقة رهان كل تربية سليمة تسعى لتعزيز قدرات الانسان وبناء مجتمعات متوازنة".

واعتبر أن مواجهة خطاب الكراهية و التطرف و الحد من آثاره السلبية على المجتمع والانسانية بشكل عام، يقتضي سلوك طريقتين متكاملتين لا محيد عنهما، يتمثل أولهما في الطريق القانوني ومعاقبة مخالفيه من مروجي خطاب الكراهية، في حين يتمثل المسلك الثاني في التربية و الثقافة وبناء قدرات الانسان، "أي مسلك الوقاية الذي يتبلور في الامد البعيد ويمنح الانسان حدا أدنى من المناعة الحضارية ضد السقوط في الكراهية العمياء للآخر، لا لشيء الا لكونه مختلفا عرقيا أو قوميا أو دينيا أو أدبيا أو ثقافيا".

وبعد أن ذكر بأن المدرسة تشكل إلى جانب الأسرة الاطار المجتمعي الامثل لتعليم الناشئة قواعد العيش المشترك وتهيئتها لتقاسم مجموعة من القيم مع الآخرين، تساءل الصبار بالخصوص عما اذا كان بوسع المدرسة أن تربي على قيمة التسامح،وماهي متطلبات هذا الصنف من التربية ؟ وهل يمكن تلقين قيمة التسامح كما تعلم معارف مثل التاريخ و الجغرافيا.

من هذا المنطلق، لاحظ الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، أن التجارب في مجال التربية على التسامح "تقدم لنا مجموعة من المكاسب البيداغوجية المفيدة لبلورة منظومات تربوية تأخذ بعين الاعتبار غاية انسانية مثل نشر قيمة التسامح بين أعضاء المجتمع و الوقاية من خطاب الكراهية والتطرف"، مبرزا أن التربية على التسامح و حقوق الانسان بصفة عامة، تثير الانتباه الى طرق تقديم المعارف وبناء التعلمات ومنهجيات التدريس بشكل ملح ، لا يقل أهمية عن محتويات التعلمات.

وأضاف أنه يستشف من تجارب التربية على التسامح وحقوق الانسان بصفة عامة، أن نجاح العملية التربوية مترابط بمدى استبطان المدرس لأخلاقيات المهنة و ضبطه لقدرات بيداغوجية محددة تتمثل على الخصوص في نجاح المدرس في تطوير الكفايات و القدرات المفيدة للتربية على التسامح لدى تلاميذه و إعمال العقل و بلورة الفكر النقدي لدى المتعلمين وتمكينهم من ادراك جدلية الوحدة و التنوع البشريين.

النهار المغربية
Annahar Al Maghribia
يومية مستقلة

المغرب يجدد التأكيد على تشبته باحترام الطابع الثنائي لبعثة المفوضية السامية لحقوق الإنسان إلى الصحراء

35-3478

جدد المغرب، خلال المناقشة العامة، مع المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، تأكيده على الطابع الثنائي والتقني لمهمة بعثة المفوضية السامية التي انجزت بالرباط والصحراء المغربية.

وقدم السفير الممثل الدائم للمغرب بجنيف محمد أوجار خلال جلسة المناقشة التي نظمت بمجلس حقوق الإنسان، معطيات وضعت زيارة البعثة التقنية للمفوضية السامية لحقوق الانسان التي تمت خلال شهر أبريل الماضي، في إطارها الصحيح.

وفي هذا الإطار ذكر السفير بالطابع الثنائي الصرف، لا الإقليمي أو المتعدد الأطراف، لهذه البعثة منددا بالمناورات والمحاولات اليائسة لخصوم الوحدة الترابية الرامية الى توظيف النقاش مع المفوض السامي من أجل تحريف طبيعة وأهداف هذه البعثة المتفق بشأنها.

وأضاف أوجار أن هذه الزيارة ، التي نظمت بدعوة من الحكومة المغربية ، تندرج في إطار علاقات التعاون المستمر بين المغرب ومكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، كما تنبع من الالتزام المتجدد للمغرب وانفتاحه على الآليات الأممية لحقوق الإنسان انسجاما مع اختياراته الاستراتيجية الرامية الى تعزيز دولة القانون وتوسيع فضاء الحقوق والحريات.

وأكد أوجار أنه تم إيفاد البعثة عقب محادثات ثنائية بين المغرب ومكتب المفوض السامي والتي مكنت من تحديد بصفة مشتركة، الإطار المرجعي الموجه والضامن لنجاح مهمتها.

وذكر أيضا أنه بفضل التعاون الذي أبدته السلطات المغربية، أنجزت مهمة بعثة المفوضية السامية في مناخ إيجابي وأتاحت لأعضائها الاطلاع عن كثب على التطورات الايجابية ، على أرض الواقع، في مجال حقوق الإنسان والحريات العامة مشيرا الى أن أعضاء البعثة تمكنوا من الالتقاء بكل حرية مع ممثلي المجتمع المدني في الأقاليم الجنوبية والتفاعل مع اللجان الجهوية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان بخصوص التقدم المحرز في مجال تطوير وحماية حقوق الانسان بالصحراء المغربية.

وأبرز الدبلوماسي المغربي أن الهدف المتفق عليه لهذه البعثة التقنية ، يتعلق باستكشاف سبل ووسائل تعزيز قدرات اللجان الجهوية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان التي تضطلع بدور ريادي في النهوض بحقوق الإنسان طبقا للاختيارات الاستراتيجية الهادفة الى تعزيز دولة القانون وتوسيع نطاق الحريات في الأقاليم الجنوبية أسوة ببقية أقاليم المملكة. وأكد السفير، في هذا السياق، أن الانتخابات الجماعية والمحلية لرابع شتنبر الجاري تشكل دليلا ساطعا على تمتع المواطنين في الأقاليم الصحراوية بحقوقهم السياسية ، مبرزا أن نسبة المشاركة في هذه الانتخابات بالأقاليم الجنوبية تعكس الانخراط والمساهمة النشيطة في المسلسل الديموقراطي الوطني والدفاع عن الوحدة الترابية للمملكة.

تقديم معطيات وضعت زيارة البعثة التقنية للمفوضية السامية لحقوق الإنسان في إطارها الصحيح

المفوضية السامية لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة أثناء زيارتها للمغرب

السيد الصبار : التربية على التسامح تشكل الضمانة الأساسية لكسب الحرب ضد خطاب الكراهية والتطرف

2_10/11

■ أكد السيد محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، أول أمس الثلاثاء، بالعاصمة القطرية الدوحة، أن التربية على التسامح تشكل الضمانة الأساسية لكسب الحرب ضد خطاب الكراهية والتطرف، «لكونها تراهن على بناء الانسان و تعزيز استقلاليته بتطوير قدراته العقلية وتوسيع معارفه والقضاء على الجهل، احد اهم منابع الخوف المؤدي لكراهية الآخر».

وأوضح السيد الصبار في ورقة عمل حول «التربية على قيمة التسامح والوقاية ضد خطاب الكراهية والتطرف» أمام المشاركين في أشغال مؤتمر الحوار العربي الأمريكي الايبيري الثالث للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، حول موضوع «مناهضة خطاب الكراهية والتطرف»، أن رهان التربية على التسامح «هو في الحقيقة رهان كل تربية سليمة تسعى لتعزيز قدرات الانسان وبناء مجتمعات متوازنة ».

واعتبر أن مواجهة خطاب الكراهية و التطرف و الحد من اثاره السلبية على المجتمع والانسانية بشكل عام ، يقتضي سلوك طريقتين متكاملتين لا محيد عنهما، يتمثل أولهما في الطريق القانوني ومعاقبة مخالفيه من مروجي خطاب الكراهية، في حين يتمثل المسلك الثاني في التربية و الثقافة وبناء قدرات الانسان، «أي مسلك الوقاية الذي يتبلور في الامد البعيد ويمنح الانسان حدا ادنى من المناعة الحضارية ضد السقوط في الكراهية العمياء للآخر، لا لشيء الا لكونه مختلفا عرقيا او قوميا او دينيا او ادبيا أو ثقافيا».

وبعد أن ذكر بأن المدرسة تشكل إلى جانب الأسرة الإطار المجتمعي الامثل لتعليم الناشئة قواعد العيش المشترك وتهيئتها لتقاسم مجموعة من القيم مع الآخرين، تساءل السيد الصبار بالخصوص عما اذا كان بوسع المدرسة أن تربي على قيمة التسامح،وماهي متطلبات هذا الصنف من التربية ؟ وهل يمكن تلقين قيمة التسامح كما تعلم معارف مثل التاريخ و الجغرافيا.

من هذا المنطلق، لاحظ الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، ان التجارب في مجال التربية على التسامح «تقدم لنا مجموعة من المكاسب البيداغوجية المفيدة لبلورة منظومات تربوية تأخذ بعين الاعتبار غاية انسانية مثل نشر قيمة التسامح بين اعضاء المجتمع و الوقاية من خطاب الكراهية والتطرف»، مبرزا ان التربية على التسامح وحقوق الانسان بصفة عامة، تثير الانتباه الى طرق تقديم المعارف وبناء التعلمات ومنهجيات التدريس بشكل ملح ، لا يقل اهمية عن محتويات التعلمات.

واضاف انه يستشف من تجارب التربية على التسامح وحقوق الانسان بصفة عامة، ان نجاح العملية التربوية مترتبط بمدى استبطان المدرس لأخلاقيات المهنة و ضبطه لقدرات بيداغوجية محددة تتمثل على الخصوص في نجاح المدرس في تطوير الكفايات و القدرات المفيدة للتربية على التسامح لدى تلاميذه و إعمال العقل و بلورة الفكر النقدي لدى المتعلمين وتمكينهم من ادراك جدلية الوحدة و التنوع البشريين.

وأجمعت باقي المداخلات التي شهدتها الجلستان الافتتاحية و الأولى لهذا المؤتمر على أن الغلو في ممارسة الحرية دون مسؤولية بما يصل إلى حد التحريض على الكراهية او العنف أو العنصرية او الإقصاء او التطرف بجميع أشكاله وصوره المذمومة، «يهوي بها إلى حرية لا مسؤولة وإلى شكل من أشكال الفوضوية» ، مشددة على اهمية الحوار بين مختلف المجتمعات والحاجة الماسة والملحة إليه، ليس فقط في المدى القريب وإنما استدامته واستمراريته على المدى البعيد، «إذ لا سبيل أمام العالم الحر المتمدن إلا تبادل الحوار والافكار ليصل إلى أفضل الحلول والممارسات الإيجابية».

وطالب المتدخلون العرب و الأمريكيون و الإيبيريون، الذين توالوا على المنصة، بالتصدي في الوقت ذاته للممارسات المتطرفة الأخرى وسياسة الإقصاء التي تتخذ من حرية الرأي والتعبير ذريعة لنشر خطاب الكراهية العنصرية او الدينية بما يؤجج سعير الحروب الدينية والطائفية داخل المجتمعات، وبين الدول.

ويهدف المؤتمر، الذي تتوصل اشغاله غدا، إلى عرض اهم التجارب والممارسات الفضلى في مواجهة التحريض على الكراهية والتعصب، علاوة على تعميق الحوار حول حرية الرأي والتعبير وحظر الدعوة إلى الكراهية، وتهيئة المناخ الملائم والفضاء الواسع للحوار بين ممثلي الأديان ومنظمات حقوق الإنسان ووسائل الإعلام، والخروج بتصور لحوارات إقليمية ووطنية بشأن مناهضة خطاب الكراهية والتعصب.

السلطات المغربية تمنع المؤرخ المعطي منجب رئيس منظمة «الحرية الآن» من السفر

محمود معروف

الرباط ـ «القدس العربي»: منعت السلطات المغربية مؤرخا وناشطا حقوقيا من السفر أثناء توجهه إلى إسبانيا للمشاركة في ندوة حول التحولات التاريخية والانتقال الديمقراطي، فيما يتم تداول عريضة وقعها عشرات المثقفين والناشطين الحقوقيين تدعو لوقف تضييق السلطات على هذا الناشط.

وقال مقربون من المؤرخ والناشط الحقوقي المعطي منجب رئيس جمعية «الحرية الآن» التي تعنى بالدفاع عن الصحافة وحرية التعبير بالمغرب، ان السلطات في مطار محمد الخامس الدولي بالدار البيضاء منعته امس الأربعاء من مغادرة المغرب بدعوى وجود قرار من النيابة العامة بغلق الحدود أمامه.

وأوضحت المصادر ان المعطي منجب، كان متوجها إلى برشلونة في إسبانيا للمشاركة في ندوة ينظمها «المعهد الأوروبي المتوسطي» و»مركز الجزيرة للدراسات»، تحت عنوان «التحولات التاريخية الكبرى، الانتقال الديمقراطي، والفاعلون الأساسيون».

وأوقفت الشرطة المغربية يوم الاثنين الماضي في المطار نفسه أثناء عودته للمغرب وأخضع للتحقيق لساعات على خلفية مذكرة صادرة بحقه لتهديده الأمن الوطني للبلاد.

وأعرب العشرات من الصحافيين والباحثين والاساتذة والمحامين والنشطاء والحقوقيين البارزين في الساحة الإعلامية والحقوقية في المغرب، عن تضامنهم مع المؤرخ والناشط الحقوقي المغربي على خلفية ما اعتبرته العريضة «حملات التضييق عليه من قبل السلطات الأمنية».

وندَدَ المتضامنون بالتحقيق الذي خضع له المعطي منجب في إطار عمله المدني، وبالتهم الموجهة إليه من طرف شرطة المطار ـ المتعلقة بـ«المس بأمن الدولة».

وطالب الموقعون على العريضة، الجهات المسؤولة، وخاصة وزارتي العدل والحريات والداخلية، علاوة على «**المجلس الوطني لحقوق الإنسان**» (مؤسسة رسمية)، بالتدخل لوضع حد لما وصفوه بـ»السلوكات الشائنة التي تشكل مسا خطيرا بالحقوق والحريات في المغرب».

وقال الموقعون ومن ضمنهم الباحث عبد الله حمودي، والنقباء عبد الرحمن بنعمرو وعبد الرحيم الجامعي، إلى جانب كل من احد القيادات البارزة في جماعة العدل والإحسان حسن بناجح والناشطة الحقوقية خديجة الرياضي ان منجب يتعرض لـ»حملة تشويه وقذف إعلامي، تقودها جهات تزعجها كتاباته ومواقفه وأنشطته المدنية التي تصب كلها في الدفاع عن قيم الديمقراطية والحرية».

واعتبروا ان استدعاء منجب من قبل الشرطة، بعد مضايقات كثيرة للتحقيق معه في قضية تتعلق بأنشطته الإعلامية والمدنية، وذلك بعد إخباره في مطار الدار البيضاء أثناء عودته من فرنسا أنه «مبحوث عنه للمس بأمن الدولة».

وأشاروا إلى «تهديدات وصلت إلى حد التحرش بأفراد من عائلته واقتحام حياته الخاصة، ونصب المكائد لمقربين منه، وتتبع خطواته في مقر سكناه من طرف الشرطة، والاعتداء على العاملين معه في إطار الجمعية المغربية لصحافة التحقيق، واعتقالهم، ومراقبتهم، واستفسار المسؤولين عن الفضاءات التي دأب على تنظيم أنشطته بها في حملة ترهيب لردعه عن وقف أنشطته».

وأطلق المتضامنون معه حملة دولية على موقع «أفاز» معتبرين أن ما يحدث للمؤرخ المعطي منجب، يأتي بعد سلسلة من «المضايقات والضغوطات التي تعرض بسبب كتاباته ومواقفه المدافعة عن حقوق الإنسان وحرية الصحافة وأنشطة إعلامية نظمها في إطار مركز ابن رشد وجمعيات مدنية في المغرب».

وأدان المكتب التنفيذي لجمعية «الحرية الآن – فريدوم ناو" «الممارسات المنحطة» التي تمارسها السلطات، وطالب بفتح تحقيق حول هذه «المضايقات التي تنتهك القوانين الوطنية والمعاهدات الدولية التي صادق عليها المغرب والتي تكفل حماية حقوق الإنسان».

http://www.alquds.co.uk/?p=404437

Médiateur du Royaume : l'institution du médiateur et le CNDH oeuvrent dans la parfaite symbiose pour la protection des droits

Intervenant lors du panel sur les pratiques dans les pays où existent plus d'une institution ou structure nationale des droits de l'Homme lors du 3ème symposium international des institutions des Ombusdmans, Me Benzakour a brossé un tableau significatif sur l'expérience marocaine en la matière appréhendant leur interaction et leur intervention spécifique dans leurs domaines respectifs de la médiation administrative et de la promotion et la protection des droits de l'Homme.

Ces institutions, deux entités distinctes agissant pour le CNDH à spectre assez large en matière des droits liés à la dignité humaine et l'intégrité morale et physique des citoyens et pour la médiation dans les rapports quasi-quotidiens des citoyens avec l'Administration, sont aussi indépendantes des trois pouvoirs traditionnels et jouissent d'une véritable autonomie, a-t-il expliqué.

Après avoir fait un tour d'horizon sur les raisons ayant motivé leur création et leur structure organisationnelle, le bâtonnier Me Benzakour a relevé que les attributions des deux institutions se recoupent sans interférence dans le vaste domaine des droits humains

En effet, a-t-il soutenu devant un parterre de représentants d'onbudsmans, le médiateur et le CNDH exercent, tout en étant séparés, de manière ordonnée et claire leurs prérogatives pour éviter tout chevauchement ou conflit de compétences tout en veillant à une coopération permanente notamment par le biais de transmission réciproque de dossiers concernant chacune d'elles.

Il a également mis en exergue, à défaut de conciliation, le rôle qu'assume cette institution de défense du citoyen face aux comportements et abus des administrations notamment en émettant des recommandations dont elle assure aussi le suivi et l'exécution.

Après avoir fait un tour d'horizon sur la trajectoire historique de l'institution du médiateur du Maroc, devenue solennellement une institution constitutionnelle en juillet 2011, l'intervenant a décliné son champ d'intervention élargi pour embrasser, au-delà des administrations traditionnelles et des établissements publics, les entités économiques à caractère semi-public soumises au contrôle financier de l'Etat, précisant qu'en plus de la saisine classique du Médiateur par les voies normales, elle a la possibilité de se saisir directement des affaires d'irrégularité administrative et d'instruire tout acte portant préjudice à des personnes, ou encore par la transmission de plaintes reçues du public de la part de parlementaires et d'autres institutions.

Dans un souci de proximité et pour rapprocher l'institution des citoyens, quatre institutions de médiation régionales existent déjà et il est prévu que d'autres nouvelles à caractère régional et locale suivent tout comme la mise sur pied de trois délégués spéciaux à l'échelle nationale afin de faciliter l'accès aux informations administratives, le suivi de la simplification des procédures administratives et de l'exécution des décisions judiciaires rendues à l'encontre de l'administration.

Me Benzakour a, par ailleurs, mis l'accent sur la force de proposition de la Médiature corroborant l'action d'intermédiation entre les personnes privées et les administrations et qui s'inscrit dans ce souci ininterrompu de concilier les positions respectives en soutenant prioritairement la partie la plus faible afin d'aboutir au meilleur accord possible.

http://www.maroc.ma/fr/actualites/m-benzakour-linstitution-du-mediateur-et-le-cndh-oeuvrent-dans-la-parfaite-symbiose-pour

الصبار: التربية على التسامح ضمانة أساسية لكسب الحرب ضد التطرف

أكد محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، الثلاثاء، بالعاصمة القطرية الدوحة، أن التربية على التسامح تشكل الضمانة الأساسية لكسب الحرب ضد خطاب الكراهية والتطرف، وذلك "لكونها تراهن على بناء الانسان وتعزيز استقلاليته بتطوير قدراته العقلية وتوسيع معارفه والقضاء على الجهل، أحد أهم منابع الخوف المؤدي لكراهية الآخر".

وأوضح الصبار في ورقة عمل حول "التربية على قيمة التسامح والوقاية ضد خطاب الكراهية والتطرف" أمام المشاركين في أشغال مؤتمر الحوار العربي الأمريكي الإيبيري الثالث للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، حول موضوع "مناهضة خطاب الكراهية والتطرف"، أن رهان التربية على التسامح "هو في الحقيقة رهان كل تربية سليمة تسعى لتعزيز قدرات الانسان وبناء مجتمعات متوازنة ".

واعتبر أن مواجهة خطاب الكراهية والتطرف والحد من آثاره السلبية على المجتمع والانسانية بشكل عام، يقتضي سلوك طريقتين متكاملتين لا محيد عنهما، يتمثل أولهما في الطريق القانوني ومعاقبة مخالفيه من مروجي خطاب الكراهية، في حين يتمثل المسلك الثاني في التربية و الثقافة وبناء قدرات الانسان، "أي مسلك الوقاية الذي يتبلور في الامد البعيد ويمنح الانسان حدا أدنى من المناعة الحضارية ضد السقوط في الكراهية العمياء للآخر، لا لشيء الا لكونه مختلفا عرقيا أو قوميا أو دينيا أو أدبيا أو ثقافيا".

وبعد أن ذكر بأن المدرسة تشكل إلى جانب الأسرة الاطار المجتمعي الامثل لتعليم الناشئة قواعد العيش المشترك وتهيئتها لتقاسم مجموعة من القيم مع الآخرين، تساءل الصبار بالخصوص عما اذا كان بوسع المدرسة أن تربي على قيمة التسامح، وماهي متطلبات هذا الصنف من التربية؟ وهل يمكن تلقين قيمة التسامح كما تعلم معارف مثل التاريخ والجغرافيا؟

من هذا المنطلق، لاحظ الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، أن التجارب في مجال التربية على التسامح "تقدم لنا مجموعة من المكاسب البيداغوجية المفيدة لبلورة منظومات تربوية تأخذ بعين الاعتبار غاية انسانية مثل نشر قيمة التسامح بين أعضاء المجتمع والوقاية من خطاب الكراهية والتطرف"، مبرزا أن التربية على التسامح وحقوق الانسان بصفة عامة، تثير الانتباه الى طرق تقديم المعارف وبناء التعلمات ومنهجيات التدريس بشكل ملح ، لا يقل أهمية عن محتويات التعلمات.

وأضاف أنه يستشف من تجارب التربية على التسامح وحقوق الانسان بصفة عامة، أن نجاح العملية التربوية مترتبط بمدى استبطان المدرس لأخلاقيات المهنة و ضبطه لقدرات بيداغوجية محددة تتمثل على الخصوص في نجاح المدرس في تطوير الكفايات والقدرات المفيدة للتربية على التسامح لدى تلاميذه وإعمال العقل وبلورة الفكر النقدي لدى المتعلمين وتمكينهم من ادراك جدلية الوحدة والتنوع البشريين.

وأجمعت باقي المداخلات التي شهدتها الجلستان الافتتاحية والأولى لهذا المؤتمر على أن الغلو في ممارسة الحرية دون مسؤولية بما يصل إلى حد التحريض على الكراهية أو العنف أو العنصرية أو الإقصاء أو التطرف بجميع أشكاله وصوره المذمومة، "يهوي بها إلى حرية لا مسؤولة وإلى شكل من أشكال الفوضوية"، مشددة على أهمية الحوار بين مختلف المجتمعات والحاجة الماسة والملحة إليه، ليس فقط في المدى القريب وإنما استدامته واستمراريته على المدى البعيد، "إذ لا سبيل أمام العالم الحر المتمدن إلا تبادل الحوار والأفكار ليصل إلى أفضل الحلول والممارسات الإيجابية".

وطالب المتدخلون العرب و الأمريكيون و الإيبيريون، الذين توالوا على المنصة، بالتصدي في الوقت ذاته للممارسات المتطرفة الأخرى وسياسة الإقصاء التي تتخذ من حرية الرأي والتعبير ذريعة لنشر خطاب الكراهية العنصرية أو الدينية بما يؤجج سعير الحروب الدينية والطائفية داخل المجتمعات، وبين الدول.

ويهدف المؤتمر، الذي تتوصل أشغاله غدا، إلى عرض أهم التجارب والممارسات الفضلى في مواجهة التحريض على الكراهية والتعصب، علاوة على تعميق الحوار حول حرية الرأي والتعبير وحظر الدعوة إلى الكراهية، وتهيئة المناخ الملائم والفضاء الواسع للحوار بين ممثلي الأديان ومنظمات حقوق الإنسان ووسائل الإعلام، والخروج بتصور لحوارات إقليمية ووطنية بشأن مناهضة خطاب الكراهية والتعصب.

http://machahid.info/?p=48983

"ثفسوين" تُطلق النسخة السابعة لمهرجان النكور للمسرح

تنظم جمعية ثفسوين للمسرح الأمازيغي بالحسيمة بشراكة مع المعهد الملكي للثقافة الامازيغية، المجلس الإقليمي للحسيمة، وزارة الثقافة، **المجلس الوطني لحقوق الإنسان ((CNDH**،مجلس الجالية المغربية المقيمة بالخارج ((CCME، وكالة تنمية أقاليم الشمال ((APDNو مؤسسة صندوق الإيداع و التدبير ((CDG، الدورة السابعة لمهرجان النكور للمسرح إبتداء من الثلاثاء 29 شتنبر الجاري وإلى غاية السبت 03 أكتوبر المقبل تحت شعار"الحسيمة عاصمة الثقافات المتوسطية".

وتشارك في هاته الدورة التي تحتضن جائزة الثقافة الأمازيغية صنف المسرح ، التي يمنحها المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية ، مجموعة من الفرق المسرحية الوطنية في المسابقة الرسمية : الناظور، أزغنغان، الحسيمة و أكادير، بالإضافة إلى فرق أخرى بعروض شرفية من مراكش و تيزي وزو (الجزائر) ومدن أخرى.

هذا وستعرف فقرات المهرجان تنظيم يوم دراسي متوسطي حول موضوع: "المسرح الأمازيغي، التجارب والرهانات" بمشاركة خبراء في المسرح من داخل المغرب ومن خارجه.

كما ستعرف يوميات المهرجان ورشات تكوينية حول السينوغرافيا وإعداد الممثل من تأطير وجوه مسرحية كبيرة بالمغرب، وعروض لمسرح الشارع بكل من بني بوعياش تارك يست و إمزورن بالإضافة إلى تنظيم صبحيات للأطفال بعدد من المدارس القروية بالإقليم بكل من جماعات إزمورن –تماسينت –تازوراخت –بني حذيفة والرواضي.. مع لقاءات مفتوحة مع عدد من الفنانين بعدد من المؤسسات التعليمية بالإقليم .

وتكرم الدورة السابعة هاته السنة ثلاثة وجوه مسرحية وأكاديمية دوليا ووطنيا ومحليا، تقديرا لمساهماتهم الغزيرة في المسرح الأمازيغي.

يشار إلى أن تنظيم هذه الدورة، و على غرار الدورات السابقة تتم بدعم من ولاية الحسيمة تازة تاونات كرسيف و اللجنة الوطنية للوقاية من حوادث السير و المجلس البلدي للحسيمة.

http://badil.info/%D8%AC%D9%85%D8%B9%D9%8A%D8%A9-%D8%AB%D9%81%D8%B3%D9%88%D9%8A%D9%86-%D8%AA%D9%8F%D8%B7%D9%84%D9%82-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B3%D8%AE%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%A7%D8%A8%D8%B9%D8%A9-%D9%84%D9%85/

عاجل .. قائد بجماعة ايت ماجدن بإقليم أزيلال يمنع الصحافة من الوصول إلى المعلومة

في سابقة فريدة من نوعها، أقدم قائد بجماعة أيت ماجدن بإقليم أزيلال على منع الصحافيين من الدخول إلى قاعة الجماعة حيث يجري في هذه الأثناء انتخاب رئيس الجماعة، قصد تغطية أطوار الجلسة، التصرف الذي استهجنه الزميل عبد الإله المهدبة، عضو النقابة المستقلة للصحافيين المغاربة، بحيث توجه بسؤال إلى القائد يستفسره عن سبب المنع، فكان جواب القائد : "يجب أن يتوفر الصحافيون على بطاقة اعتماد من المجلس الوطني لحقوق الإنسان".

على إثر هذا المنع غير المفهوم وغير المبرر، فإننا في الأمانة العامة للنقابة المستقلة للصحافيين المغاربة، نستنكر وندين استمرار هذه المعاملات التي تتنافى وروح الدستور الجديد، ونعلن تضامننا اللامشروط مع الزميل عبد الإله وكل الصحافيين الذين تعرضوا للمنع، كما أننا نبدي قلقنا البالغ ورفضنا المطلق لهذه الأحداث المقلقة، التي يتعرض لها خدام مهنة المتاعب من حين لآخر، ونطالب في ذات الوقت السلطات المختصة بتحمل مسؤولياتها بشكل فاعل، وتوفير الحماية للصحافيين، التي هي حماية لحرية الرأي و التعبير

http://almaghribia24.com/news4987.html

قضية منع رئيس جمعية " أميج " من مغادرة التراب الوطني على طاولة مجلس ادريس اليازمي

منعت شرطة الحدود بباب سبتة صباح يوم السبت الماضي أعضاء المكتب الوطني AMEJمن مغادرة التراب الوطني .حيث كانوا متوجهين إلى مدينة باريس الفرنسية من أجل الحضور والمشاركة في تظاهرة إنسانية بدعوة من إحدى المنظمات الحقوقية وقد استغرب أعضاء الجمعية لهذا الإجراء الغير المبرر ودون إدلاء مصالح الإدارة الترابية لشرطة الحدود وثيقة قانونية تبرر قرار المنع وعدم مغادرة التراب الوطني.

هذا وقد راسلت الجمعية المغربية لتربية الشبيبة المجلس الوطني لحقوق الإنسان ووزارة العدل والحريات من أجل التحقيق في قرار منع أعضاء الجمعية من السفر و المشاركة في تظاهرة إنسانية.

http://www.honapresse.ma/%D9%82%D8%B6%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D9%86%D8%B9-%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3-%D8%AC%D9%85%D8%B9%D9%8A%D8%A9-%D8%A3%D9%85%D9%8A%D8%AC-%D9%85%D9%86-%D9%85%D8%BA%D8%A7%D8%AF%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA/

منع المعطي منجب من مغادرة المغرب و 120 شخصية تتضامن معه ضد ما يتعرض له من مضايقات

منعت سلطات مطار محمد الخامس الدولي، اليوم الأربعاء 16 شتنبر، المؤرخ والباحث المعطي منجب من مغادرة التراب الوطني، بدعوى وجود قرار من النيابة العامة بغلق الحدود أمامه.

وكان المعطي منجب، متوجها إلى برشلونة غي اسبانيا للمشاركة في ندوة من تنظيم "المعد الأوروبي المتوسطي"، و"مركز الجزيرة للدراسات"، تحت عنوان "التحولات التاريخية الكبرى، الانتقال الديمقراطي، والفاعلون الأساسيون".

يذكر أن المعطي منجب، رئيس جمعية "فريدوم ناو" التي تعنى بالدفاع عن الصحافة وحرية التعبير بالمغرب، كان موضوع تحقيق قضائي أمام الفرقة الوطنية للشرطة القضائية يوم الإثنين 14 شتنبر.

وفي سياق نفس الموضوع أعرب العَشرات من الصّحافيين والباحثين والاساتذة الجامعيين والمحاميين والنشطاء والحقوقيين البارزين في الساحة الإعلامية والحقوقية بالمغرب، عن تضامنهم مع المؤرخ المغربي، المعطي منجب، على خلفية ما إعتبرته العريضة "حملات التضييق عليه من قبل السلطات الأمنية".

وندَدَ المتضامنون، عبر عريضة، توصل موقع "لكم" بنسخة منها، بالتحقيق الذي خضع له المعطي منجب صباح الإثنين 14 شتنبر الجاري، في إطار عمله المدني، وبالتهم الموجهة إليه من طرف شرطة المطار. المتعلقة بـ"المسّ بأمن الدولة".

وطالب الموقعون على العريضة، الجهات المسؤولة وخاصة وزارتي العدل والحريات والداخلية، علاوة على "المجلس الوطني لحقوق الإنسان" (مؤسسة رسمية)، بالتدخل لوضع حد لما وصفوه بـ "السلوكات الشائنة التي تشكل مسا خطيرا بالحقوق والحريات بالمغرب".

ويتعرض الأستاذ المعطي منجب، المؤرخ ورئيس جمعية "فريدوم ناو" (الحرية الأن)، حسب نص العريضة، لـ"حملة تشويه وقذف إعلامي، تقودها جهات تزعجها كتاباته ومواقفه وأنشطته المدنية التي تصب كلها في الدفاع عن قيم الديمقراطية والحرية" حسب تعبير الوثيقة.

وأوردت العريضة التضامنية إستدعاء منجب من قبل الشرطة، بعد مضايقات كثيرة للتحقيق معه في قضية تتعلق بأنشطته الإعلامية والمدنية، وذلك بعد إخباره بمطار الدار البيضاء أثناء عودته من فرنسا أنه "مبحوث عنه للمس بأمن الدولة".

وأشارت االعريضة، إلى ما قالت عنه "تهديدات وصلت إلى حد التحرش بأفراد من عائلته واقتحام حياته الخاصة، ونصب المكائد لمقربين منه، وتتبع خطواته في مقر سكناه من طرف الشرطة، والاعتداء على العاملين معه في إطار الجمعية المغربية لصحافة التحقيق، واعتقالهم، ومراقبتهم، واستفسار المسؤولين عن الفضاءات التي دأب على تنظيم أنشطته بها في حملة ترهيب لردعه عن وقف أنشطته"، كل حسب المنسوب للعريضة.

وبذلك، أطلق متضامنون معه ، معتبرين أن ما يحدث للمؤرخ المعطي منجب، يأتي بعد سلسلة من "المضايقات والضغوطات التي تعرض بسبب كتاباته ومواقفه المدافعة عن حقوق الإنسان وحرية الصحافة وأنشطة إعلامية نظمها في إطار مركز ابن رشد وجمعيات مدنية بالمغرب".

وكان المكتب التنفيذي لجمعية "فريدوم ناو" قد أدان بشدة ما وصفه "الممارسات المنحطة" التي تمارسها السلطات، وطالب بفتح تحقيق حول هذه "المضايقات التي تنتهك القوانين الوطنية والمعاهدات الدولية التي صادق عليها المغرب والتي تكفل حماية حقوق الإنسان".

http://lakome2.com/index.php/mobile/politique/4747.html

منع الباحث المعطي منجب من السفر الى برشلونة للمشاركة في ندوة الأوروميتوسطية

علمنا من مصادر حقوقية، خبر منع المؤرخ والباحث المعطي منجب من مغادرة التراب الوطني، من طرف السلطات الامنية بمطار محمد الخامس الدولي، اليوم الأربعاء 16 شتنبر، بدعوى وجود قرار من النيابة العامة بغلق الحدود أمامه حيث كان الاستاذ المعطي منجب، ينوي السفر إلى برشلونة للمشاركة في ندوة من تنظيم "المعهد الأوروبي المتوسطي"، و"مركز الجزيرة للدراسات"، تحت عنوان "التحولات التاريخية الكبرى، الانتقال الديمقراطي، والفاعلون الأساسيون".

يذكر أن المعطي منجب، رئيس جمعية "فريدوم ناو" التي تعنى بالدفاع عن الصحافة وحرية التعبير بالمغرب، كان موضوع تحقيق قضائي أمام الفرقة الوطنية للشرطة القضائية يوم الإثنين 14 شتنبر.وقد أعرب العَديد من الصحافيين والباحثين والاساتذة الجامعيين والمحاميين والنشطاء والحقوقيين البارزين في الساحة الإعلامية والحقوقية بالمغرب و خارجه، عن تضامنهم مع المؤرخ المغربي، المعطي منجب، ضد حملات التضييق عليه من قبل السلطات المغربية.

ونَدَدَت العريضة التي توصلنا بنسخة منها، بالتحقيق الذي خضع له المعطي منجب صباح الإثنين 14 شتنبر الجاري، في إطار عمله المدني، وبالتهم الموجهة إليه من طرف شرطة المطار. المتعلقة بـ"المسّ بأمن الدولة" كما طالب الموقعون على العريضة، الجهات المسؤولة وخاصة وزارتي العدل والحريات والداخلية، علاوة على "المجلس الوطني لحقوق الإنسان" (مؤسسة رسمية)، بالتدخل لوضع حد لما وصفوه بـ "السلوكات الشائنة التي تشكل مسا خطيرا بالحقوق والحريات بالمغرب". و اليكم موقع المشاركة في العريضة المفتوحة:

http://yahayamin.blogspot.com/2015/09/blog-post_56.html

منع الصحافة من حضور جلسات عمومية لتشكيل مكاتب الجماعات المحلية بتازة.

تـازا أصـداء :أعطت السلطة الإقليمية بتازة أمرا لمنع الصحافة من حضور جلسة عمومية بمقر دائرة تازة كانت مخصصة لتشكيل المكاتب المجلس المحلية والقروية، وتنفيذا لهذه التعليمات منعت مراسل "الصباح" ومدير "حقيقة نيوز "من تغطية انتخاب رئيس ونواب الجماعة القروية ببني لنت، وقال رئيس الدائرة إنه تلقى تعليمات بعدم السماح لممثلي المنابر الإعلامية من حضور جلسة لتشكيل مكتب المجلس المذكور.

وعلاقة بالموضوع ، علمت الصباح أن المنع طال مراسلين صحفيين آخرين كانوا يرغبون في تغطية انتخاب مكتب المجلس البلدي بتازة الذي كانت غرفة التجارة والصناعة والخدمات تحتضنه، ومواجهة لهذا القرار التعسفي أعلن (خ.ل) المراقب المعتمد من طرف المجلس الوطني لحقوق الإنسان عضو اللجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات تضامنه مع ممثلي المنابر الإعلامية، وهو ما أكد هذا الأخير في حديث للصباح.

وبهذا الإجراء تكون عمالة تازة دشنت عهدا جديدا للتضييق على الصحافة. فهل تقتدي وزارة العدل بالسلطة الإقليمية بتازة لإلغاء علانية الجلسات؟

http://www.tazaasdae.com/news.php?action=view&id=3240

ONU

Le Maroc réaffirme son attachement au respect du caractère bilatéral de la Mission du HCDH au Sahara

Le Maroc a réaffirmé, lors du débat général avec le Haut-commissaire de l'ONU aux droits de l'Homme, le caractère bilatéral et technique de la Mission du Haut-commissariat effectuée à Rabat et au Sahara marocain.

Lors de ce débat tenu au sein du Conseil des droits de l'Homme, l'ambassadeur représentant permanent du Royaume à Genève, M. Mohamed Aujjar, a apporté des éléments d'information replaçant dans son véritable contexte la visite en avril dernier de la mission technique du HCDH.

A cet égard, l'ambassadeur a rappelé le caractère strictement bilatéral, non régional et non multilatéral de cette mission, fustigeant ainsi les manœuvres et les tentatives désespérées des adversaires de l'intégrité territoriale visant à instrumentaliser le débat avec le Haut-commissaire pour compromettre la nature et les objectifs convenus de cette mission.

Cette visite, organisée à l'invitation du gouvernement du Maroc, s'inscrit dans le cadre des relations de coopération constante entre le Royaume et l'Office du Haut-commissaire aux droits de l'Homme. Elle procède de l'engagement renouvelé et l'ouverture du Maroc sur les mécanismes onusiens des droits de l'Homme conformément à ses choix stratégiques pour la consolidation de l'Etat de droit et l'élargissement de l'espace des droits et libertés.

La mission a été réalisée suite à des discussions bilatérales entre le Maroc et l'office du Haut-commissaire qui ont permis de définir conjointement les termes de référence devant présider et garantir le succès de son déroulement.

M. Aujjar a également rappelé que grâce à la coopération des autorités marocaines, la mission du Haut-commissariat s'est déroulée dans une atmosphère positive et a permis à ses membres de constater de visu les développements positifs sur le terrain en matière des droits de l'Homme et des libertés publiques.

Les membres de la mission ont pu rencontrer, en toute liberté, les représentants de la société civile de nos provinces du sud et interagir avec les commissions régionales du Conseil national des droits de l'Homme sur les progrès réalisés en matière de promotion et de protection des droits de l'Homme au Sahara marocain.

Le diplomate marocain a précisé que l'objectif convenu de cette mission technique concerne l'exploration des voies et moyens de renforcer les capacités des commissions régionales du CNDH qui assume un rôle d'avant-garde dans la promotion des droits humains, conformément aux choix stratégiques visant la consolidation de l'Etat de droit et l'élargissement du champ des libertés dans les provinces du sud à l'instar des autres provinces du Royaume.

L'ambassadeur a, dans ce cadre, indiqué que les élections communales et régionales du 4 septembre représentent une preuve éclatante de la jouissance par les citoyens des provinces sahariennes de leurs droits politiques. Le taux de participation à ce scrutin dans les provinces du sud, a-t-il conclu, atteste de la pleine adhésion et de la contribution active au processus démocratique national et à la défense de l'intégrité territoriale du Royaume

Seconde manche pour la réforme de la Cour constitutionnelle

PAS DE CHÈQUE EN BLANC POUR CONTESTER UN ARTICLE LIBERTICIDE
CONSULTATION POUR ÉLABORER UNE LOI ORGANIQUE BIS
LE MINISTÈRE DE LA JUSTICE VA CRÉER UNE COMMISSION

La course est ouverte pour siéger à la Cour constitutionnelle. Le 4 septembre 2014, la loi organique qui la régit a été publiée au Bulletin officiel. Son entrée en vigueur porte, dans un premier temps, uniquement sur «la procédure de nomination ou d'élection» des 12 juges constitutionnels

Un chantier décisif s'annonce un an après la publication de la loi organique créant la Cour constitutionnelle au Bulletin officiel du 4 septembre 2014. Celle-ci acte le changement de dénomination de l'instance que préside Mohamed Achargui. L'ancien conseil devient désormais une cour. Initialement mitoyen aux locaux du Conseil national des droits de l'homme, son nouveau siège a été inauguré le 11 juin 2014 à Rabat par le Souverain.

Un 2e épisode doit donc définitivement clore la réforme consacrée par la Constitution de 2011. Il s'agit cette fois-ci d'ouvrir l'accès aux justiciables en vue de saisir le juge constitutionnel en cas «d'exception d'inconstitutionnalité». Ce terme barbare pour les néophytes induit l'instauration d'une procédure spéciale lorsqu'il est «soulevé au cours d'un procès» que la loi applicable au litige «porte atteinte aux droits et libertés garantis par la Constitution». Son article 133 n'accorde a priori cette possibilité «qu'à l'une des parties» au litige s'estimant lésée dans ses droits fondamentaux. La liberté d'expression, le droit d'aller et de venir, de vote, d'entreprise, de la propriété… sont régis par les dispositions de la Constitution, de 19 à 40.

L'exception d'inconstitutionnalité devra faire l'objet d'une loi organique distincte. C'est dans ce contexte que le ministère de la Justice et des Libertés, en partenariat avec la Cour constitutionnelle, lance une série de consultations. A la rencontre du 13 mai 2015, et à laquelle a participé la Commission de Venise -l'un des organes consultatifs du Conseil de l'Europe-, succède la séance de brainstorming organisée mi-septembre à Rabat. En plus du président de la Cour constitutionnelle du Soudan, Wahbi Mohammed Mokhtar, des conseillers d'Allemagne, de Belgique, du Bahreïn et de Turquie ont pris la parole pour présenter leur expérience d'abord, et souligner ensuite «qu'il n'y a pas de modèle parfait». Ces juges constitutionnels ont produit aussi des propositions.

Car la future loi organique devra fixer «les conditions et les modalités» de la procédure. «Les recommandations finales devront être soumises à une commission chargée d'élaborer le projet de loi», précise le ministre de la Justice et des Libertés, Mustapha Ramid. En aparté, l'un des universitaires constitutionnalistes confie qu'il «ne faudra pas se contenter des propositions collectées lors de ces consultations. Car d'autres instances, comme le Conseil national des droits de l'homme, soulèvent un certain nombre d'obstacles. Sa vision a été rendue publique dans un document faisant suite à un colloque sur l'exception d'inconstitutionnalité».

Voilà qui laisse présager un interminable débat juridique qui va durer même après l'entrée en vigueur de la loi organique. Le président de la Cour constitutionnelle, Mohamed Achargui, en livre un hors-d'œuvre. «Le recours direct est à écarter. Le passage par les juridictions ordinaires (pénales, civiles, commerciales et administratives…) sera nécessaire», estime le juriste. A la lecture de l'article 133 de la loi fondamentale, la procédure est ouverte aux parties au litige «que ce soit un citoyen marocain ou étranger, une personne physique ou morale» (entreprise, établissement public…). Pas question de se prononcer sur le fond de l'affaire: «Mais uniquement sur le droit». Ce garde-fou procédural exclut également «les décisions administratives et judiciaires», déclare le président de la Cour constitutionnelle. Sa position est justifiée en se sens que la haute instance «ne doit pas se substituer au juge de fond». Et surtout à la Cour de cassation, sinon l'on va créer un «4e degré de juridiction» qui va engendrer un empiètement sur ses compétences.

A l'inverse, le juge constitutionnel bahreïni, Ali Abdellah Douichan, estime que la Cour doit se prononcer quelle que soit la nature de la décision judiciaire, disciplinaire, voire arbitrale! Il rejoint son confrère marocain lorsqu'il limite l'opportunité d'un recours pour inconstitutionnalité «aux seules juridictions ordinaires». C'est la voie adoptée au Bahreïn. Les Belges, eux, insistent sur «le filtrage» des requêtes en jaugeant d'abord «la pertinence de la question soulevée». Deux magistrats rapporteurs sont désignés et se réunissent en chambre restreinte pour statuer. En Belgique, la notion de partie a été élargie à toute personne justifiant «d'un intérêt».

Contrairement au régime bahreïni et aux réserves du président de la Cour constitutionnelle marocaine, le juge allemand donne accès direct au citoyen pour réclamer la censure d'un article liberticide. Andrea Polis avoue tout de même qu'il y a «risque d'engorgement». «Nous tentons de le résoudre depuis 60 ans. Mais sans résultat. Le filtrage des requêtes reste inefficace», déclare le conseiller. C'est dire que la nouvelle mission de notre Cour constitutionnelle ne sera pas de tout repos.

http://www.leconomiste.com/article/977265-seconde-manche-pour-la-reforme-de-la-cour-constitutionnelle

Sahara marocain

Le Maroc réaffirme son attachement au respect du caractère bilatéral de la Mission du Haut-Commissariat de l'ONU aux droits de l'Homme

Le Maroc a rappelé le caractère strictement bilatéral, non régional et non multilatéral de la Mission du Haut-Commissariat de l'ONU aux droits de l'Homme (HCDH), fustigeant ainsi les manœuvres visant à compromettre la nature et les objectifs convenus de cette mission.

157492

Le Maroc a réaffirmé, lors du débat général avec le haut-commissaire de l'ONU aux droits de l'Homme, le caractère bilatéral et technique de la Mission du Haut-Commissariat effectuée à Rabat et au Sahara marocain. Lors de ce débat tenu au sein du Conseil des droits de l'Homme, l'ambassadeur représentant permanent du Royaume à Genève, Mohamed Aujjar, a apporté des éléments d'information replaçant dans son véritable contexte la visite en avril dernier de la Mission technique du HCDH. À cet égard, l'ambassadeur a rappelé le caractère strictement bilatéral, non régional et non multilatéral de cette mission, fustigeant ainsi les manœuvres et les tentatives désespérées des adversaires de l'intégrité territoriale visant à instrumentaliser le débat avec le haut-commissaire pour compromettre la nature et les objectifs convenus de cette mission. Cette visite, organisée à l'invitation du gouvernement du Maroc, s'inscrit dans le cadre des relations de coopération constante entre le Royaume et l'Office du Haut-Commissaire aux droits de l'Homme. Elle procède de l'engagement renouvelé et l'ouverture du Maroc sur les mécanismes onusiens des droits de l'Homme conformément à ses choix stratégiques pour la consolidation de l'État de droit et l'élargissement de l'espace des droits et libertés. La mission a été réalisée suite à des discussions bilatérales entre le Maroc et l'office du haut-commissaire qui ont permis de définir conjointement les termes de référence devant présider et garantir le succès de son déroulement. M. Aujjar a également rappelé que grâce à la coopération des autorités marocaines, la mission du Haut-Commissariat s'est déroulée dans un climat positif et a permis à ses membres de constater de visu les développements positifs sur le terrain en matière des droits de l'Homme et des libertés publiques. Les membres de la mission ont pu rencontrer, en toute liberté, les représentants de la société civile de nos provinces du sud et interagir avec les commissions régionales du Conseil national des droits de l'Homme sur les progrès réalisés en matière de promotion et de protection des droits de l'Homme au Sahara marocain. Le diplomate marocain a précisé que l'objectif convenu de cette mission technique concerne l'exploration des voies et moyens de renforcer les capacités des commissions régionales du CNDH qui assume un rôle d'avant-garde dans la promotion des droits humains, conformément aux choix stratégiques visant la consolidation de l'État de droit et l'élargissement du champ des libertés dans les provinces du Sud à l'instar des autres provinces du Royaume. L'ambassadeur a, dans ce cadre, indiqué que les élections communales et régionales du 4 septembre représentent une preuve éclatante de la jouissance par les citoyens des provinces sahariennes de leurs droits politiques. Le taux de participation à ce scrutin dans les provinces du Sud, a-t-il conclu, atteste de la pleine adhésion et de la contribution active au processus démocratique national et à la défense de l'intégrité territoriale du Royaume. ■

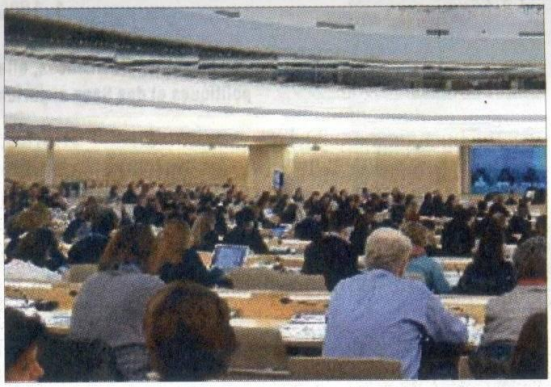

La mission a été réalisée suite à des discussions bilatérales entre le Maroc et l'office du haut-commissaire.

L.M.